

Distr.: General
2 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البند ٦٣ (ب) من جدول الأعمال

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم
الحرز في التنفيذ والدعم الدولي: أسباب النزاع
في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية
المستدامة فيها

أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - الأساس المنطقي

- ١ - أنشئت فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٧. واستجابة لتلك الولاية، قام الأمين العام، في نشرته ST/SGB/2003/6، بإنشاء مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وتكليفه بما يلي:
 - تعزيز الدعم الدولي لتنمية أفريقيا وأمنها من خلال ما يضطلع به من أعمال الدعوة والأعمال التحليلية
 - مساعدة الأمين العام في النهوض بالاتساق والتنسيق في الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى أفريقيا



الرجاء إعادة استعمال الورق

200513 160513 13-32140 (A)



- تيسير المداولات الحكومية الدولية المتعلقة بأفريقيا على الصعيد العالمي، ولا سيما فيما يتصل بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢ - وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٠/٥٧، توصية الأمين العام بأن يُعهد بهذه المهمة إلى مكتب يدار على مستوى وكيل للأمين عام، ويقوم المكتب في جملة أمور بتنسيق شؤون فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية لكفالة تجانس وتكامل نهج مساندة الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك متابعة تنفيذ جميع ما تتمخض عنه مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى من نتائج تتصل بأفريقيا، وسد الثغرات وإعداد تقارير عن القضايا الحاسمة التي تمس أفريقيا.

٣ - وقد عُهد، من خلال هذين القرارين ونشرة الأمين العام، إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بولاية محددة تتمثل في كفالة التجانس والتكامل فيما تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا من دعم، ولا سيما كفالة وجود صلة واضحة بين الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية. فبعض الإدارات والوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة لديها ولايات محددة تتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية وبحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والإنمائية، بينما لدى البعض الآخر منها ولاية واضحة تتعلق بالسلام والأمن.

٤ - وحسب ما ذكره الأمين العام في تقريره المعنون في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع، فإن الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة العالمية الوحيدة على نطاق العالم التي تتمتع بولاية لمعالجة قضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، يقع عليها عبء خاص (A/59/2005، الفقرة ٢١). فالمنظمة عليها أن تكفل معالجة جميع هذه العناصر بصورة متزامنة وشاملة، بالنظر إلى أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان، حسب ما ذكره الأمين العام في تقريره، ليست مجرد أمور حتمية، وإنما هي أيضا أمور يعزز بعضها بعضا (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

٥ - وفي هذا السياق، تتمثل القيمة المضافة التي تنطوي عليها ولاية مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والخصوصية التي تتسم بها في سد الفجوة في عمل منظومة الأمم المتحدة في ميادين السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان (كما يشمل المساعدة الإنسانية)، وكفالة التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا.

٦ - وللوفاء بهذه الولاية وتيسيرا للتعاون مع الكيانات الأخرى في الأمانة العامة، يشترك مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في عضوية اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون

الإنسانية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشارك في اجتماعات كل منها. ويشارك المكتب أيضا في الاجتماعات الاستشارية الإقليمية، بما يشمل آلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا، التي عهد إليها بضمان تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ولدى آلية التنسيق تسع مجموعات مواضيعية تغطي طائفة من قضايا السلام والتنمية، يشارك فيها أعضاء فرقة العمل على الصعيد الإقليمي. وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بعقد اجتماعات آلية التنسيق، دعما للاتحاد الأفريقي وبرنامجها الخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتولى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا رئاسة مجموعة التنسيق والدعوة.

٧ - وقد ازداد الاعتراف بأن التحديات الأفريقية تمتد على جانبي الخط الفاصل بين السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان. ويشدد كل من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والوثيقة التأسيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على ضرورة تعزيز السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان كشرط أساسي لتنفيذ خطة التنمية. وقد أصبح المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، مدركا لأن السلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والتنمية كلها أمور مترابطة، وأن ثمة حاجة إلى المعالجة الشاملة والمتزامنة لجدول أعمال السلام وخطة التنمية.

٨ - وعلى الرغم من هذه الدينامية الجديدة، لا تزال هناك صعوبات في تفعيل الروابط بين السلام والأمن والتنمية. بيد أن التحديات التي تشهدها القارة، ولا سيما في البلدان الهشة والتي تمر بفترات ما بعد النزاع مثل الصومال وجنوب السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، إنما تبرهن أكثر من أي وقت مضى على الحاجة إلى مزيد من الاتساق في العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة دعما لبرنامج السلام والأمن والتنمية في أفريقيا.

٩ - وواقع الأمر أن التحديات الجديدة والناشئة في أفريقيا، مثل القرصنة والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب الأسلحة والمخدرات، تظهر الروابط الواضحة بين مشاكل الاستبعاد والتهميش الاجتماعية والاقتصادية. فتدهور الأراضي، والتصحر، وتغير المناخ، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، وانعدام المساواة، والبطالة بين الشباب، أصبحت تشكل بصورة متزايدة مصادر للصراعات الاجتماعية والطائفية، وهي تتفاقم بفعل الجريمة المنظمة وضعف عمليات إنفاذ القانون وانحياز سيادة القانون. وبالنظر إلى التعقيد المتزايد والطبيعة المترابطة لقضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان، فإن الطابع الفريد الذي تتسم به فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية يؤهلها لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى أفريقيا وإضفاء الاتساق عليه، حسب ما كلفتها به الدول الأعضاء.

١٠ - وفي ظل ما تم مؤخرا من تعيين وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ستحتل المهمة المتمثلة في زيادة الاتساق والتآزر والتنسيق بين أنشطة السلام والأمن وحقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية والإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة موقع الصدارة في جدول أعمال مكتب المستشار الخاص. وعلاوة على ذلك، فقد ازدادت الحاجة إلى كفالة مراعاة العلاقة بين قضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان في إطار متابعة المؤتمرات والاجتماعات الرئيسية والالتزامات التي تم التعهد بها لأفريقيا. وبالتالي، فثمة ضرورة واضحة إلى تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية، وزيادة إيضاح العمل الذي تقوم به على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١١ - وتشكل فرقة العمل في الوقت الحاضر مصدرا للمدخلات التي تُدرج في ثلاثة من تقارير الأمين العام المتعلقة بأفريقيا، وهي:

- الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
- أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
- دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٢ - وقد أدت أيضا فرقة العمل دورا مهما في المداولات التي أفضت إلى اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٩٣/٦٦، الذي أنشئت بموجبه آلية رصد تابعة للأمم المتحدة لاستعراض الالتزامات المعلنة تجاه تنمية أفريقيا.

١٣ - وبالإضافة إلى هذه العناصر، فإن فرقة العمل كانت عمادا لبعض الاجتماعات المشتركة الرئيسية، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا، والعديد من اجتماعات فرقة الخبراء المتعلقة بطائفة متنوعة من المواضيع التي تغطي العلاقة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

١٤ - ومع ذلك، وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت مؤخرا، فإنه يلزم زيادة التنسيق والاتساق في بعض أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة التحديات المتعلقة بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان في أفريقيا. وفي هذا السياق، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ٢٧ من قرارها ٢٨٧/٦٦ أن يقدم توصيات إلى الجمعية في دورتها السابعة والستين بشأن السبل الممكنة لتعزيز فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالشؤون الأفريقية لضمان زيادة الاتساق والأخذ بنهج متكامل في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ جميع نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية المتعلقة بأفريقيا.

١٥ - وفي سبيل تعزيز الأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل، يعتزم الأمين العام إضفاء الطابع المؤسسي على العمل الذي تقوم به والدور الذي تؤديه عن طريق رسم خطوط عريضة واضحة أدناه لاختصاصاتها ومجالات عملها وهيكلها واجتماعاتها.

١٦ - ولا يتطلب هذا الهيكل توفير موارد إضافية أو إنشاء ولاية جديدة. وإنما سيجري من خلاله توفير التوجيه لعمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وتحديد دوره بشكل أوضح بوصفه المكتب الذي يقدم المشورة إلى الأمين العام بشأن المسائل المتصلة بالروابط القائمة بين احتياجات أفريقيا فيما يتعلق بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان، والذي لديه سلطة عقد الاجتماعات، حسب ما كلفته به الدول الأعضاء، من أجل الجمع بين كافة كيانات منظومة الأمم المتحدة لتنسيق العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة دعماً لأفريقيا وإضفاء الاتساق عليه.

ثانياً - التدابير المقترحة لتعزيز أعمال فرقة العمل

١٧ - يتمثل الدور الرئيسي لفرقة العمل المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات والمعنية بالشؤون الأفريقية في أن تعمل بوصفها الآلية التي يمكن من خلالها للأمين العام، وفقاً للولاية المسندة إلى مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، أن ينهض بالاتساق والتنسيق فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم إلى أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بكفالة وجود صلة واضحة بين السلام والأمن والتنمية.

١٨ - وسوف تنجز فرقة العمل هذه المهمة من خلال ما يلي:

(أ) تيسير ما يلزم لزيادة التنسيق في إعداد أربعة من تقارير الأمين العام عن أفريقيا، وهي:

- الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
- أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها
- دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- آلية استعراض تنفيذ الالتزامات المعقودة فيما يتعلق باحتياجات أفريقيا الإنمائية

(ب) تشجيع الأنشطة المشتركة عبر مختلف التقسيمات المواضيعية والإقليمية والمتخصصة، والقيام بتلك الأنشطة، حيثما أمكن؛

(ج) الاضطلاع بأنشطة مشتركة للدعوة إلى تقديم الدعم الدولي لأفريقيا، وللقيام بمبادرات أفريقية في شراكة مع الجهات الفاعلة المعنية (الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيون)، وعلى وجه التحديد، دعم النهج والحلول التي تأخذ في الاعتبار العلاقة بين السلام والأمن والتنمية في أفريقيا؛

(د) المساعدة في حشد الدعم اللازم لتنفيذ البرامج والمبادرات ذات الصلة في أفريقيا في المجالات التي تغطي العلاقة بين السلام والأمن والتنمية؛

(هـ) تزويد الأعضاء بمنبر لمتخصص الأفكار من أجل اختبار النهج الرامية إلى تحقيق التكامل فيما بين الإجراءات البرنامجية المتخذة عبر مجالات التركيز المواضيعية للوكالات والتعقيب على تلك النهج، وتوفير إطار لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن الأنشطة الجارية في القارة بهدف زيادة الاتساق والتنسيق؛

(و) العمل بمثابة آلية لتعزيز أفضل الممارسات في ميدان السلام والتنمية وحقوق الإنسان، والتشجيع على إيجاد أوجه التآزر اللازمة لإفادة جميع المجالات المواضيعية؛

(ز) توفير منبر لمناقشة النتائج التي تخلص إليها البرامج والمشاريع الرئيسية التي تنفذها الأمم المتحدة في أفريقيا والأثر الإنمائي المترتب عليها وتبادل الدروس المستفادة في هذا المجال، وصياغة سبل الاستجابة على صعيد المنظومة وتقديم توصيات إلى الدول الأفريقية الأعضاء بشأن سبل المضي قدماً، وذلك على سبيل المثال في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي إطار تنفيذ خطة عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠؛

(ح) المساعدة في تنسيق الدعم المقدم لأفريقيا على صعيد منظومة الأمم المتحدة، وفي متابعة المؤتمرات والعمليات الدولية الرئيسية، من قبيل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ريو+٢٠.

١٩ - وبالإضافة إلى التقارير والإحاطات المنتظمة، سيجري سنوياً إعداد برنامج عمل تُبَيَّن فيه الأنشطة التي يشترك في تنظيمها أعضاء فرقة العمل، وكذلك الغايات ومعايير النجاح المتوقعة. وستكون هذه الأنشطة شاملة لعدة مجالات ومتصلة بالأعمال الخاصة بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً فيما يتعلق بأفريقيا.

٢٠ - وسوف يهدف برنامج العمل إلى تحديد النهج والروابط والفرص المتصلة بالعمل المشترك التي من شأنها أن تسهم على الوجه الأمثل في تحقيق أفضل النتائج وفي زيادة التأثير. وسيساعد برنامج العمل أيضاً على نحو أكثر فعالية في تخطيط عمل فرقة العمل المشتركة بين الإدارات/المشتركة بين الوكالات ومدخلاتها.

٢١ - وسوف يستند برنامج العمل إلى الأهداف الإنمائية لأفريقيا والالتزامات التي تعهدت بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى أفريقيا. وسيتبع فرقة العمل فريقان عاملان، هما الفريق العامل المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفريق العامل المعني بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والحكم الديمقراطي. وستكون مهمة الفريقين هي كفالة إيجاد صلات واضحة في تقارير وأنشطة كل منهما بين قضايا السلام والتنمية وحقوق الإنسان، بما يشمل المساعدة الإنسانية.
